



بلاغ

استمرارا لمسلسل الاقصاء والتعسف المتعمد الذي تنهجه الادارة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في حق الجامعة الحرة للتكوين المهني المنضوية تحت لواء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ، والذي يعرف حلقة جديدة بعد الاستهداف من محسوب على الإدارة لمناضل وعضو المكتب الوطني للجامعة الحرة وأحد مندوبيها بمدينة سطات، الأستاذ الكمال سعيد، الأمر الذي نرى فيه استمرار للغطرسة بالقطاع والاستهتار بالقانون الذي يبدأ بإنكار التمثيلية على الجامعة الحرة للتكوين المهني ومحاولة تكريس أحادية نقابية في ضرب واضح للأسس الديمقراطية التي ما فتئ ملك البلاد حفظه الله يرسيها والتي توجهها بخطابه الذي ألقاه في افتتاح الدورة التشريعية نهاية 2016

وبعد العديد من المراسلات طالبنا من خلالها بضرورة عقد لقاء مع كل الفاعلين النقابيين بالقطاع وخاصة بعد ما اسفرت عليه الانتخابات المهنية الأخيرة التي حصلت من خلالها الجامعة الحرة على صفة النقابة الأكثر تمثيلية ،ها هو السيد المدير العام وفي قرار مفاجئ يشكل لجانا مختلطة منوط بها الانقلاب على تعديل بعض بنود القانون الأساسي، هاته اللجان تضم كلا من ممثلي الإدارة و ممثلي نقابة واحدة على حساب باقي النقابات الأخرى في ضرب صارخ لمبدأ الحياد الذي يجب ان تلتزم به الإدارة العامة و كذا الزامية مشاركة كل الفاعلين النقابيين بالقطاع في تعديل او بلورة قانون أساسي جديد بحكم توفر هاته النقابات على مندوبين انتخبوا ليمثلوا فئة مهمة من الشغيلة و عليه فان الجامعة الحرة للتكوين المهني و بعد تشاور مكثف و تدارس للأمر تعلن ما يلي :

1. إدانتها للتعسف الذي يتعرض له مناضلو جهة الشاوية وريغة وخصوصا بمدينة السطات.
2. إدانتها للتعسف والاستهداف المتواصل لمناضلنا عضو المكتب الوطني السيد الكمال سعيد، ودعوتنا للإدارة العامة لإتخاذ موقف يلجم بعض المحسوبين عليها الخاضعين لأهواء نقابة معينة، وإلزامهم بالحياد.
3. رفضها القاطع لكل القرارات التي تم تغييبها عن المشاركة في اتخاذها والادلاء برأيها فيها.
4. مطالبتها الإدارة العامة التزام الحياد باعتبارها الضامن للتوازن الاجتماعي بمكتب التكوين المهني واحترام التعددية النقابية التي اسفرت عنها انتخابات 3 يونيو 2015.
5. رفضها اي تكريس او فرض للأمر الواقع بتقديم مقترحاتها لتعديل بنود القانون الأساسي باعتبار هذه الإقتراحات موافقة ضمنية لاقصاء جميع الحساسيات النقابية خصوصا من تتوفر على مناديب وتمثيلية وطنية من المشاركة في صياغة مشروع القانون الأساسي.
6. دعوتها الموظفين عموما الى التعبئة من أجل التصدي لمذبحة يتم التهيئ لها على غرار تلك التي حصلت سنة 2003 بعد تمرير ما يسمى القانون الأساسي لمستخدمي التكوين المهني.
7. تثمينها لوقفه موظفي التكوين المهني العاملين بالمؤسسات السجنية ليوم 30 يناير 2017.
8. مساندتها لوقفه موظفي التكوين المهني المتضررين من عملية الإدماج المطالبين بحقهم في احتساب أعلى شهادة محصل عليها يوم 30 يناير 2017 أمام الوزارة الوصية.
9. مساندتها للوقفه التي ستنظم يوم 30 يناير 2017 أمام مؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين والاعمال الاجتماعية.

وفي الأخير نحدد الدعوة لكافة الموظفين من أجل التعبئة لصون المكتسبات والاستعداد للنضال من أجل تجويد بنود القانون الأساسي المجففة. والنهوض بالأوضاع الاجتماعية الجد مزرية بالقطاع والمطالبة الملحة بتمكيننا من حقنا في الالتحاق بمؤسسة محمد السادس للتربية والتكوين والاعمال الاجتماعية.

عاشت الجامعة الحرة للتكوين المهني

